# معايير التحكيم لمجموعة العمل حول مقترحات التزامات الخطة الوطنية الخامسة لشراكة الحكومات الشفافة 2021-2025

| وقت المقابلة- الأربعاء/ الساعة | اسم مقدم الطلب/ المحافظة | ما هي المشكلة العامة التي يعالجها الالتزام؟ | ما هو الالتزام المقترح لحل المشكلة التي ذكرتها؟ | كيف يمكن أن يساهم الالتزام المقترح في حل وتحسين المشكلة العامة؟ | معايير التقييم (1-5) من "أهمية الفكرة وكونها رائدة ومميزة". | معايير التقييم (1-5) من "انسجامها مع التوجه العالمي " | معايير التقييم من (1-5) "انسجامها مع قيم مبادرة شراكة الحكومات الشفافة " | معايير التقييم (1-5) من "انسجامها مع الأولويات الاستراتيجية الوطنية" | معايير التقييم (1-5) من "هل هي ضمن صلاحيات عمل الحكومة؟" |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **القطاع الخاص** | | | | | | | | | |
| - 2:00 2:10 | تحالف مشاركة - مركز الحياة راصد | ضعف التنسيق بين القطاع العام والخاص | تعزيز التنسيق والشراكة بين القطاع الخاص والعام ضمن منهجية تساهم في تأطير ومأسسة الشراكة. | بعد تأثير جائحة كورونا أصبح لزاماً على كافة المؤسسات الوطنية بشقيها الخاص والعام أن تؤطر علاقاتها وتوجهها نحو التعاون والتنسيق والشراكة لتطوير الخدمات العامة والمساهمة في حل التحديات التي نتجت، كما يساهم هذا الالتزام في رفع وتيرة ديناميكيات الحلول وجعلها أكثر انسجاماً مع التطلعات الوطنية. | | | | | |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | مركز شباب الغد لتنمية المجتمع المدني/ العقبة | بعد الاطلاع على قانون مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص – رقم (17) لسنة 2020 تبين بانه لا يوجد اي اشارة مباشرة الى دور المنظمات الغير حكومية في تحقيق الشراكة ما بين القطاع العام والخاص علما بان المنظمات الغير حكومية لديها اعضاء يمتلكون خبرات في مجالات متعدده وتقوم المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص بعقد شراكات تنموية مع المنظمات الغير حكومية في عدة مجالات مثل التعليم والصحة والبيئة وغيرها من المجالات التي تقتضي ان يكون للمنظمات غير الحكومية دورا حقيقي ومباشر في المشاركة برسم السياسات العامة وتحديد الانشطة والقطاعات ذات الاولوية كما ورد في قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص المشار اليه اعلاه في المادة (6) (ب) (1) خاصة بان احد اهداف قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص تقديم الخدمات العامة وتوفير تمويل للمشروعات الحكومية كما وردت بالمادة (3) (ب) | من خلال الأنظمة والتعليمات المنفذة لقانون مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص – رقم (17) لسنة 2020 وضع ادوار لمساهمة المنظمات الغير حكومية في تحقيق الشراكة ما بين القطاع العام والخاص والاستعانة بخبرات المنظمات غير الحكومية | من خلال استثمار الخبرات البشرية واللوجستية والمؤسسية في تحسين بيئة العمل العام وجلب التمويل والمساهمة في تطوير العمل المشترك لتعزيز الشراكة ما بين القطاع العام والخاص | | | | |
| **أفكار منفردة** | | | | | | | | | |
| - 2:10 2:20 | مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني -راصد / عمان | ضعف الالتزام بتطبيق التوصية رقم 8 من ضمن معايير مجموعة العمل المالي FATF والخاصة بالمنظمات الغير ربحية العاملة في الاردن والخاصة بالمخاطر الخاصة بغسيل الاموال وتمويل العمل الارهابي. | تطبيق التوصية رقم 8 والنتيجة المباشرة رقم 10 التي نصت عليها المعايير الدولية لمجموعة العمل المالي،بهدف تصنيف الاردن كدولة "ممتثلة" | من خلال زيادة المشاركة المجتمعية في صنع القرار و زيادة المسألة وتحقيق الشفافية | | | | | |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني -راصد / عمان | زيادة المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار | إنشاء موقع الكتروني يتضمن مسودات القوانين التي تنوي الحكومة تقديمها للبرلمان وكذلك القرارات الحكومية المنوي اطلاقها ،بهدف إتاحة الفرصة للمواطنين للتعليق وابداء الرأي بتلك القوانين والقرارات ، ويراعي الموقع الكتروني ان يكون صديق للصم والبكم. | من خلال زيادة المشاركة المجتمعية في صنع القرار و زيادة المسألة وتحقيق الشفافية | | | | | |
| **المرأة** | | | | | | | | | | |
| | سحر رشيد الرواشده/ الكرك | الاعتداء على الفتيات في المجتمعات | التزام حكومي بحماية المراه من جميع انواع الاعتداءات من خلال تغليض القوانين وتطبيقها عمليا على ارض الواقع | حماية الفتيات من الاعتداء التي تتعرض له من جميع اطراف المجتمع سواء عنف اسري او مجتمعي وبجميع انواع العنف الجسدي والجنسي والنفسي | | | | | | |
| 2:20 - 2:30 | سناء سالم السيوف/ عجلون | إتاحة المعلومات لجميع المواطنين من خلال العمل مع كل الجهات الحكومية وغيرها بتحويل كافة المستندات الورقية الى الكترونية وتحميلها على منصة خاصة لاتاحتها للمواطنين على شكل وثائق او صور او فيديوهات بحسب نوع المعلومات وسيتم ذلك من خلال ابراه اتفاقيات مع المؤسسات والجهات المعنية ومن خلال تسخير الشباب للعمل كمطتوعين مقابل اجر رمزي وكذلك إشراك منظمات المجتمع المدني | من خلال التوزيع العادل للمصادر واستغلال الاستغلال الامثل | من خلال توزيع الموارد بطريقة عادلة واستخدام المواد الاماكن العامة واستثمارها وتدريب الموظفين على طرق توثيق وتحميل الملفات لتحويل المعلومات كلها على المنصة الخاصة بالبرنامج بحيث تشارك بوضع الملفات كل من الوزارت سواء التربية والتعليم الصحة السياحة الاراضي الخ | | | | | |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة / عمان | تحقيق تنمية وطنية مستدامة يتطلب مشاركة كافة مكونان المجتمع وان لا يترك أحد خلف الركب. لتعزيز العدالة والمساواة على جميع المستويات والمجالات لتصبح جزءاً لا يتجزأ من العمل الحكومي من هنا ستعالج هذه الالتزامات خطة عمل شراكة الحكومات الشفافة والتي تتقاطع مع أهداف الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020-2025) والتي رسمت من خلال اهدافها الأربعة خطة محكمة لمعالجة التشوهات لمجابهة المفاهيم النمطية لأدوار النساء والرجال ومنها؛ في مجال تحسين الخدمات العامة، وزيادة النزاهة العامة وادارة الموارد العامة بطريقة اكثر فاعلية، وخلق مجتمعات اكثر أمانا، وزيادة مساءلة الشركات من خلال إجراءات تتعلق بمسؤولية الشركات، من خلال معالجة:<br>- مشكلة عدم تنسيق وتكاملية العمل وضعف توجيه التمويل الدولي والخارجي ورصد ومتابعة ممنهجة للتمويل وجهات صرفه وتوجيهه باتجاه تنفيذ الخطط الوطنية المعدة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة من خلال برامج ومشاريع وتدعم قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعزز المفاهيم الإيجابية في المجتمع والتي تنبذ العنف والتمييز ضد المرأة ومجابهة المفاهيم النمطية لأدوار النساء والرجال والأعراف الاجتماعية السلبية، وضرورة توزيع وتوسيع الجهود افقيا على مستوى جميع المحافظات، وتوزيعها وفقا للأولويات الوطنية ورصد وتقييم ومتابعة المنح الخارجية وربط القاعدة مع مؤشرات الاستراتيجية، ما يساهم في إدارة الموارد بطريقة اكثر فاعلية. | الألتزام الأول: تبني الحكومة لنظام " Gender Funding Administration GenFAS" System من أجل مأسسة نظام التتبع لتنظيم وادارة المنح الخارجية – الاستراتيسجة والمساواة بين الجنسين. | يعالج الالتزام الأول إدارة الموارد المالية ( Gender Tracking): من خلال تبني الحكومة لنظام " Gender Funding Administration GenFAS" System من أجل مأسسة نظام التتبع لتنظيم وادارة المنح الخارجية حيث يعالج ضعف متابعة ورصد التمويل وجهات صرفه لمشاريع تمكين المرأة وتوزيعها وفقا للأولويات الوطنية بهدف رصد وتقييم ومتابعة المنح الخارجية وربط القاعدة مع مؤشرات الاستراتيجية، وهو من ضمن المخرجات الرئيسية ذات الأولوية في خطة التمكين الاقتصادي للمرأة في الأردن 2019-2024 والتي اطلقت من قبل الحكومة الاردنية لعام 2019. | | | | | |

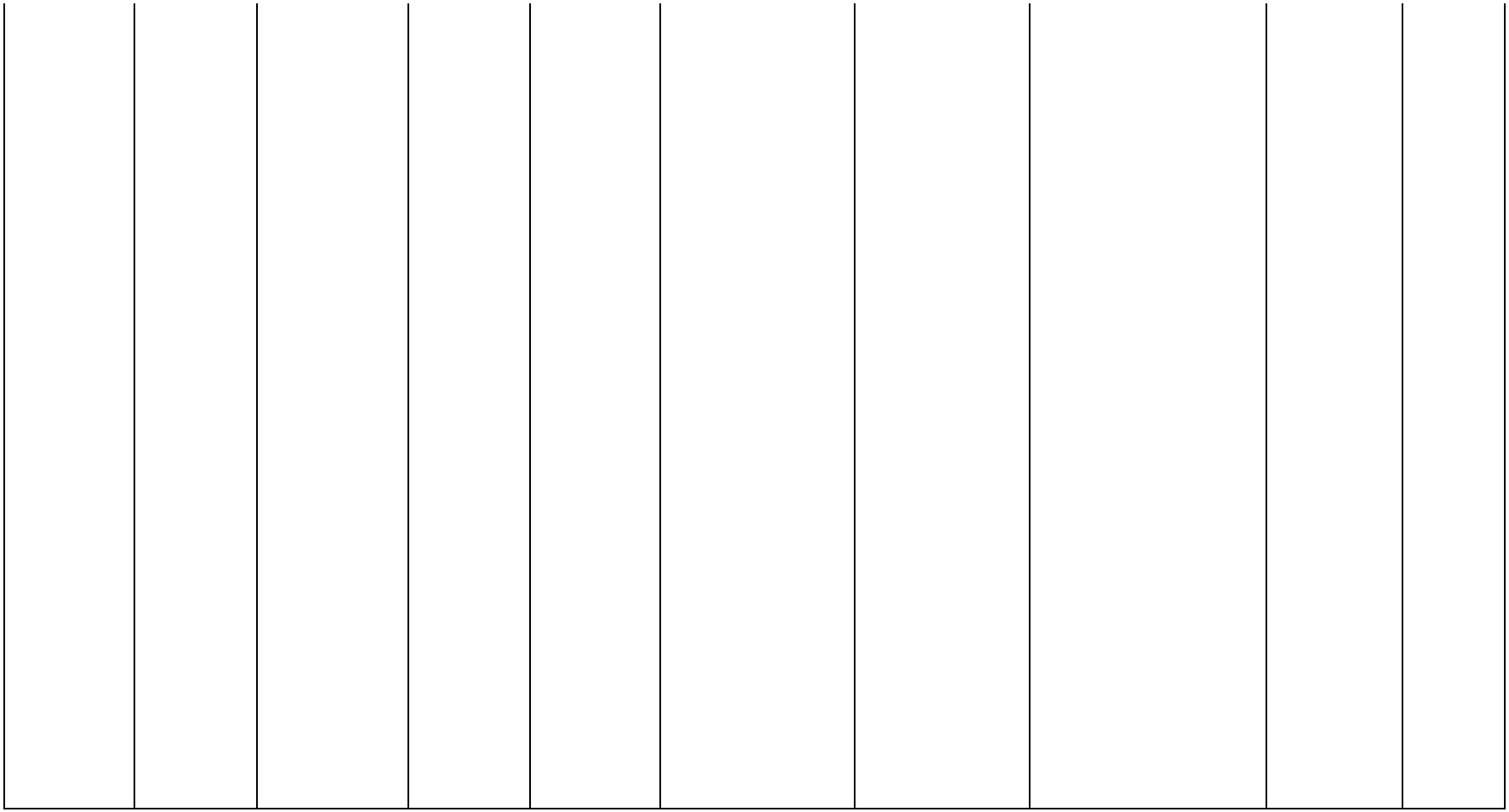

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة / عمان | تحقيق تنمية وطنية مستدامة يتطلب مشاركة كافة مكونان المجتمع وان لا يترك أحد خلف الركب. لتعزيز العدالة والمساواة على جميع المستويات والمجالات لتصبح جزءاً لا يتجزأ من العمل الحكومي من هنا ستعالج هذه الالتزامات خطة عمل شراكة الحكومات الشفافة والتي تتقاطع مع أهداف الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020-2025) والتي رسمت من خلال اهدافها الأربعة خطة محكمة لمعالجة التشوهات لمجابهة المفاهيم النمطية لأدوار النساء والرجال ومنها؛ في مجال تحسين الخدمات العامة، وزيادة النزاهة العامة وادارة الموارد العامة بطريقة اكثر فاعلية، وخلق مجتمعات اكثر أمانا، وزيادة مساءلة الشركات من خلال إجراءات تتعلق بمسؤولية الشركات، من خلال معالجة:<br>- ومشكلة ضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة وزيادة معدلات البطالة فما زالت الجهود المبذولة غير قادرة على إحداث فارق كبير، جراء عدم وجود سياسات وإجراءات كفيلة بمعالجة التحديات التي تقف حائلا أمام دخول المرأة سوق العمل بفعالية، او بقائها فيه، ما يتطلب زيادة مساءلة الشركات من خلال اجراءات وبناء علاقة أكثر فاعلية بين القطاعين العام والخاص بزيادة مساءلة الشركات من خلال اجراءات تتعلق بمسؤوليات الشركات في القطاع الخاص لتبني أنظمة داخلية ومدونات سلوك وإجراءات لتوفير بيئة خالية من العنف والتحرش في أماكن العمل من خلال الشراكة ما بين وزارة الصناعة والتجارة ووزارة العمل والقطاع الخاص بما يسهم في تحسين ظروف عمل المرأة وينعكس بالتالي على زيادة نسبة مشاركتها الاقتصادية، ما | الالتزام الثاني: (انظمة داخلية مدونات سلوك وإجراءات) الدور المناط بوزارة الصناعة والتجارة بزيادة مساءلة الشركات وتحفيزها من خلال إجراءات تتبناها تتعلق بمسؤولية الشركات عن توفير بيئة عمل صديقة للأسرة وذلك بالتعاون مع وزارة العمل من خلال دورها في مجال اعداد التشريعات ودورها الرقابي. | ويعالج الالتزام الثاني مسالة خلق بيئة عمل آمنة من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بحيث يتم وضع تعليمات لمنح حوافز للشركات الملتزمة ومساءلتها عن دورها في مجابهة المفاهيم النمطية لأدوار النساء والرجال من خلال تبني سياسات وإجراءات في أنظمتها الداخلية توفر بيئة آمنة للعمل ما يعمل على تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة، وذلك بالتعاون بين وزارة الصناعة والتجارة في المراحل الأولى من تسجيل الشركة ووزارة العمل في تتبع التشريعات العمالية وتجريم التحرش الجنسي في أي سياق بالمجال العام، مع تعريف التحرش بشكل واسع، وضمان انفاذ التشريعات من خلال الرقابة والتفتيش، لضمان بيئة عمل خالية من التحرش بكافة أشكاله والعنف المبني على التمييز بسبب الجنس، ولا يمكن في هذا المجال اغفال أهمية وجود نساء في مجالس إدارة الشركات لدعم هذا التوجه بنسبة لا تقل عن 30%. | | | | |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | يعزز بخلق مجتمعات أكثر أمانا. | | | | | | | |
| | جمعية الشمعة الخيرية/ الاغوار الشمالية | تحسين مستوى العاملات في القطاع الزراعي | استحداث مضلة مؤسسية تحمي حقوق العاملات في المزارع و تأمنهن | عند وجود مضلة تحمي العاملات في القطاع الوراعي سيشجع لسيدات الاخريات على العمل في القطاع الزراعي و تقلل من البطالة وتساعدهن على التمكين الاقتصادي | | | | | |
| **أفكار منفردة** | | | | | | | | | |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| - 2:30<br>2:40 | اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة / عمان | تحقيق تنمية وطنية مستدامة يتطلب مشاركة كافة مكونان المجتمع وان لا يترك أحد خلف الركب. لتعزيز العدالة والمساواة على جميع المستويات والمجالات لتصبح جزءاً لا يتجزأ من العمل الحكومي من هنا ستعالج هذه الالتزامات خطة عمل شراكة الحكومات الشفافة والتي تتقاطع مع أهداف الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020-2025) والتي رسمت من خلال اهدافها الأربعة خطة محكمة لمعالجة التشوهات لمجابهة المفاهيم النمطية لأدوار النساء والرجال ومنها؛ في مجال تحسين الخدمات العامة، وزيادة النزاهة العامة وادارة الموارد العامة بطريقة اكثر فاعلية، وخلق مجتمعات اكثر أمانا، وزيادة مساءلة الشركات من خلال إجراءات تتعلق بمسؤولية الشركات، من خلال معالجة:<br>- تحقيق تنمية وطنية مستدامة يتطلب مشاركة كافة مكونان المجتمع وان لا يترك أحد خلف الركب. لتعزيز العدالة والمساواة على جميع المستويات والمجالات لتصبح جزءاً لا يتجزأ من العمل الحكومي من هنا ستعالج هذه الالتزامات خطة عمل شراكة الحكومات الشفافة والتي تتقاطع مع أهداف الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن (2020-2025) والتي رسمت من خلال اهدافها الأربعة خطة محكمة لمعالجة التشوهات لمجابهة المفاهيم النمطية لأدوار النساء والرجال ومنها؛ في مجال تحسين الخدمات العامة، وزيادة النزاهة العامة وادارة الموارد العامة بطريقة اكثر فاعلية، وخلق مجتمعات اكثر أمانا، وزيادة مساءلة الشركات من خلال إجراءات تتعلق بمسؤولية الشركات، من خلال معالجة:<br>أهم التحديات التي تواجه تحليل | الالتزام الثالث: تعزيز القدرات الوطنية سواء الرسمية والأهلية على انتاج وتطوير إحصاءات وطنية شفافة محدثة باستمرار ما أمكن، وانتاج بيانات إحصائية كمية ونوعية مصنفة حسب الجنس وتصنيفها بناء على قاعدة بيانات مرجعية (دائرة الاحصاءات والمؤسسات الوطنية والمدنية) في العديد من القطاعات وتسهيل الوصول اليها، وتوفير التحليلات لمعالجة البيانات الموجودة داخل الاحصاءات بطريقة احصائية تخدم بشكل أفضل أغراض وقضايا المساواة بين الجنسين. | ويعالج الالتزام الثالث تحسين الخدمات العامة من خلال توفير البيانات الإحصائية الشفافة: يعتبر توفير البيانات المحدثة من أهم التحديات التي تواجه تحليل واقع المرأة والفتاة في الأردن، والتي تؤثر على قدرة الجهات المختلفة، الرسمية وغير الرسمية، على التخطيط والتنفيذ الفاعل. وبالتالي يأتي هذا الالتزام استجابة لضرورة تحسين البيانات والاحصاءات والتحليلات لمعالجة البيانات الموجودة داخل الاحصاءات بطريقة احصائية تخدم بشكل أفضل أغراض وقضايا المساواة بين الجنسين، ومستجيبة للنوع الاجتماعي ومصنفة لتشمل مواضيع جديدة ومؤشرات تتقاطع مع أهداف التنمية المستدامة. | | | | |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | واقع المرأة والفتاة في الأردن يتمحور بشكل أساسي حول تعزيز القدرات الوطنية بتحسين الخدمات العامة من خلال تطوير إحصاءات وطنية شفافة وانتاج بيانات مصنفة حسب الجنس في العديد من القطاعات، وضمان الوصول إليها لدعم عملية صنع القرار المبني على البيانات الإحصائية الشفافة حيث ما زلنا نعاني من نقص في البيانات التي تؤثر على قدرة الجهات المختلفة، الرسمية وغير الرسمية، على التخطيط السليم والتنفيذ الفاعل. | | | | | | |
| **بيئة** | | | | | | | | | |
| - 2:40 2:50 | جمعيه الميادين لحماية البيئة/ المفرق | المناخ والبيئه | الحد من المشاكل البيئية والصحية | عمل المشاريع التنموية والخدمية تحد من البطالة ومن النفايات ونشر الوعي والتوعية الصحية والبيئية | | | | | |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | مؤسسة ابداع البلقاء للتدريب- جمعية بيوضه التعاونية الزراعية/ البلقاء | مشروع التحريج الوطني، محافظة البلقاء بلدية العارضه الجديده كمنطقه هامة بيئيا تخلق آلاف فرص العمل | ادارة مشروع تحريج المحافظات من خلال البلديات والمؤسسات المحلية الشريكة لخلق فرص عمل محلية مناسبة لكل منطقه. مؤسسة ابداع البلقاء وبلدية العارضه الجديدة نموذجاً. | خلق فرص عمل. تكيف مناخي. انجاح الخطة الوطنية للتحريج. الابتكار الاخضر. قابل للقياس | | | | | |
| **أفكار منفردة** | | | | | | | | | |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | in light of the consequences of COVID-19 precautionary measures, shifting to digital solutions is no more regarded a "luxury", but a necessity to ensure govdermeontal bodies continued services. In addition, digitalization, if employed properly and are accompanied by proper systems and procedures, is envisioned not only to improve the quality and punctuality of the service, but will also enhance transparency and accountability. Moreover, it will tackle the gender divide and create a safe platform for ordinary citizens, especially vulnerable groups- women, youth and persons with disabilities- to voice up their needs, concerns and aspirations to decision makers at the local and national levels. | 1. Enhance active and meaningful engagement of the public in the decision making process through bridging the gap between grassroots levels at the local communities and decision makers at the local and national levels;<br>2. Accessibility to quality and timely services through the introduction and employment of Digital solutions;<br>3. Enhance accountability and transparency through digitalizing the services, capacity building and awareness raising among the public within local communities;<br>4. Tackle the gender divide through capacity building programmes, establishment of high-tech multi-purpose rooms in municipalities and awareness raising activities. | 1. no means/processes in place to provide local communities with opportunities to impress upon/influence the decision making process at the local and national levels;<br>2. difficulties in accessing quality and timely services;<br>3. inadequate measures/systems to enhance and monitor accountability and transparency at the local level;<br>4. gender divide. | United Nations Development Programme /عمان | - 2:50 3:00 |
| **مجتمع مدني** | | | | | | | | | |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | جمعية التطوير المجتمعي/ عمان | قانون الجمعيات | تعدل قانون الجمعيات بما يتلائم مع المعايير الدولية التى وقعت عليها الاردن | يضمن استقلالية واستدامة مؤسسات المجتمع المدني | | | | | | |
| - 3:00 3:10 | نحن نشارك لتنمية المجتمع المدني (تحالف مشاركة ) | المجتمع المدني وما يتعلق بتعزيز الفضاء المدني وتعزيز البيئة الحاضنة واعادة النظر بالمنظومة الضريبية واعادة النظر بالقوانين التي تحد من عملها وديمومتها | استكمال للالتزام الاول من الخطة الوطنية الرابعة | اتاحة الفرصة لكل مؤسسات المجتمع المدني من ممارسة اعملها على مختلف القطاعات | | | | | | |
| **أفكار منفردة** | | | | | | | | | | |
| - 3:10 3:20 | جمعية التطوير المجتمعي/ عمان | تعاني المجتمعات الاردنية من عدم المشاركة في صنع القرار وبالاخص في تقييم الخدمات التى تقدم لهم مما ساهم في ضعف الخدمات المقدمة للمواطنين من جهة ومن جهة اخرى عدم مبالاة والاستسلام للامر الواقع دون اي حافز للمشاركة في تقييم الخدمات المقدمة لهم تسعي الى اشراك متلقي الخدمات ومقدمي الخدمات الى المشاركة في صناعة القرار من خلال وضع خطط مشتركة من اجل تطوير الخدمات | تطوير الخدمات العامة | التعريف و رفع الوعي وممارسة مفهوم المساءلة الاجتماعية و- تعبئة وتحفيز المجتمعات والاطراف المعنية للمشاركة في انشطة ادوات المساءلة الاجتماعية | | | | | | |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| - 3:20<br>3:30 | الائتلاف الأردني للتعليم | زيادة التمويل التعليم والانصاف في التوزيع وخصوصا في ظل جائحة كورونا في المناطق الفقيرة والمهمشة | متابعة وزارة التربية والتعليم لتحليل ميزانيتها وتوزيع بنود الميزانية لتخدم المناطق المهمشة وتقديم المساعدة للطلبة للوصول الى التعليم في زمن الكورونا.<br>التربية والتعليم كصالح مشترك:<br>إن الإعتراف بأن مبدأ التربية والتعليم صالح عام فإن الحاجة إلى المشاركة والشفافية والمساءلة أصبحت ضرورة في مجتمعاتنا، وبفضل توسع انتشار النفاذ إلى المعارف عن طريق التعليم النظامي والتكنولوجيات الرقمية كليهما هذا الإنتشار بدوره يحدث طلباً متنامياً على إبداء الرأي في الشؤون العامة وعلى التغيير في أساليب الحوكمة المحلية، ويتزايد الطلب الشعبي على المساءلة والإنصاف والمساواة ويبرز إهتمام أكبر للأفراد والجماعات بلعب دوراً أكبر في إدارة الشؤون العامة على المستوى المحلي، فتضطلع به الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة سواء كانت منظمات مجتمع مدني و نقابات وتحرك لأصحاب المصلحةعلى أخذ دور للشراكة في رسم سياسة التربية والتعليم لما لهم من مصلحة في بناء مجتمعات معرفية شاملة لمواجهة تحديات التعليم في الأردن فقد أظهرت أخر التقديرات المتاحة في عام 2010 أن 14% | يقوم عملناعلى التأكيدعلى أن التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان ويجب تحليل الأتجاهات في تمويل التعليم الحكومي والإنفاق من خلال هذه العدسة<br>- متاحاً التعليم مجاني وتموله الحكومة وتوفر بنية تحتية ملائمة تعمل على تدريب المعلمين لتمكينهم من تأدية خدمة التعليم.<br>- وميسراً بأن يكون النظام التعليمي غير تميزي ومتاح للجميع ويتم اتخاذ خطوات إيجابية ليشمل الأكثر تهميشاً.<br>- ومقبولاً بأن يكون محتوى ومضمون التعليم ذا مغزى وغير تميزي ومناسباً ثقافياً وذا نوعية جدية وأن تكون المدرسة نفسها آمنة وأن يكون المعلمين مهنيين ومحترفون.<br>- قابلاً للتكيف يتطور التعليم وفقاً للإحتياجات المتغيرة للمجتمع والمساهمة في التصدس لتحديات عدم المساواة الصعبة للتمييز على أساس الجنس أو اللون أو مكان الولادة.<br>- ضمان الشفافية والمساءلة ضمن نظام ضريبي عادل لتمويل التعليم وتحديد أولويات الميزانية ورصد لإنفاق للوصول إلى المهمشين | | | | |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | في المجتمع لضمان جودة التعليم | من السكان تحت خط الفقر وعلى المدى الطويل ينعكس بدوره على التعليم إذ يقلل احتمال حضور الأطفال من الأسر الفقيرة نتيجة عبء التكاليف.كما أظهرت الأرقام إنخفاض نسبةالإلتحاق للذكور والإناث بمرحلة ما قبل التعليم المدرسي, ضعف المتابعة والتقييم و المساءلة لمرحلة رياض الإطفا ل الاكتظاظ في المدارس والمدارس بحاجة الى صيانة عدم توافر وحدات تشخيص للتعليم الدامج , المعلمين بحاجة الى أستخدام المنهجية التشاركيةفي التعليم والتدريب على استخدام التكنولوجيا في التعليم. | | | | |
| 3:30 - 3:40 | عنود خلف سلمان البرقان/عمان | تحسين الخدمات | التدريب وحل المشكله والمتابعه | المشاركه الفاعله للحوار المجتمعي والتعاون مابين جميع الجهات | | | | | |
| **Break 3:40 - 4:00** | | | | | | | | | |
| **الشباب** | | | | | | | | | |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | علاء الدين عواد سالم ال خطاب / معان | تردي الخدمات العامة المقدمة من قبل الحكومة | إشراك الشباب في اتخاذ القرار ووضع لجان رقابية من المجتمعات المحلية بالإضافة الى زيادة التنسيق بين اصحاب القرار والمؤسسات التنفيذية في الاردن | عندما تكون هنالك لجان من مجتمعية رقابية على قرارات الحكومة ومتطلعة على نفقات وموازنات الحكومة وتتالف من ابناء الوطن الشباب القادرن على العطاء من اجل الوطن والمواطن وباستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة من اجل عمل حملات كسب التايد لقرارات الحكومة وادخال طالع المناظرة على الآراء لاتخاذ الاسلم منها ستزيد الشفافية بين المواطن والحكومة | | | | | |
| - 4:00 4:10 | رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية - الأردن)/ عمان | يعالج الالتزام ضعف معرفة الشباب بأدوات المساءلة الاجتماعية وآليات مكافحة الفساد والنزاهة والشفافية وحقوق الانسان وادراة النزاعات بالاضافة الى كيفية بناء حملات كسب التأييد السليمة | تعزيز وعي الشباب الأردني بالديمقراطية وحقوق الانسان ومكافحة الفساد | ان تحقيق هذا الالتزام سيساهم في نشر ثقافة الديمقراطية وحقوق الانسان ومكافحة الفساد لدى الشباب مما سيعزز الممارسات الفضلى في هذه البيئات التي يتواجد فيها الشباب. | | | | | | |
| | جمعيه شباب ادر الخيرية/ الكرك | عدم توفر الدعم المادي | توفير الدعم | التوعيه والوعي المجتمعي بالقانون والأنظمة والتعليمات ويتم ذلك بعمل مشاريع مدره ونشر الوعي بخبره علميه متخصصه وذات خبرات عاليه | | | | | | |
| | نافذة التطوير الاجتماعي الخيريه / المفرق | مشاكل الفقراء والبطالة ورفع الوعي | تأهيل المجتمع المحلي وبناء القدرات وتوفير فرص عمل | من خلال عقد التدريب والتأهيل ودمج الشباب والشابات في مجال صنع القرار والتنمية بشكل عام | | | | | | |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | مركز نحن ننهض للتنمية المستدامة / اربد | يشكل الشباب من الفئة العمرية 15 إلى 25 عامًا خمس سكان العالم. وفي حين أنهم عادة ما ينخرطون في عمليات سياسية مهمة غير رسمية، مثل النشاطات المطلبية والمشاركة المدنية، إلا أنهم لا يحصلون على تمثيل كاف في المؤسسات السياسية الرسمية مثل المجالس النيابية والانتخابات. ويؤدي حرمان المواطنين الشباب من هذا التمثيل إلى الحد من جودة الحكم الديمقراطي. | تعديل المادة 10/جـ من قانون الانتخاب الحالي بحيث يتم تخفيض سن الترشح ، بهدف تعزيزدور الشباب في الحياة السياسية، والسعي إلى زيادة مشاركتهم في العمل السياسي، كونهم يمثلون قطاعا واسعا من المجتمع، مما يستدعي تعديل المادة 70 من الدستور. | سيساهم ذلك في تعزيز مشاركة الشباب في الانتخابات والحياة السياسية مما يعطي مجالاً للشباب لتمثيل أنفسهم وتحديد احتياجاتهم والعمل عليها ، من خلال تخفيض سن الترشح سيدخل المجلس فئة كبيرة من الشباب لذلك سيزداد الإهتمام بقضايا الشباب مثل البطالة والتعليم وغيرها من القضايا وسيساهخمون في عملية صنع اتلاقرار بشكل فعال . | | | | |
| **أفكار منفردة** | | | | | | | | | | |
| - 4:10 4:30 | رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية - الأردن)/ عمان | يعالج هذا الالتزام مشكلة ضعف تبني نعايير الحوكمة الرشيدة على مستوى البلديات | تعزيز نظام النزاهة المحلي | ان الوصول الى التطبيق السليم لمعايير الحوكمة ضمن البلديات سيساهم في تحين عملها وزيادة فعاليتها ةكفائتها في تنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات للمواطنين. | | | | | | |
| | رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية - الأردن)/ عمان | ضعف الالتزام الكامل بتنفيذ ما يرد ضمن خطاب الثقة. | الرقابة على التزامات الحكومة التي ترد ضمن خطاب الثقة. | يعالج هذا الالتزام مشكلة ضعف التزام الحكومة بما يرد ضمن خطاب الثقة من التزامات ووعود. | | | | | | |
| | رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية - الأردن)/ عمان | يعالج هذا الالتزام ضعف تبني معايير الحوكمة الرشيدةفي 12 عامود من اعمدة النزاهة في الأردن وهي: السلطة التنفيذية والسلطة القضائية والسلطة التشريعية والقطاع العام وهيئات انفاذ القانون وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد والهيئة المستقلة للانتخاب وديوان المحاسبة والاحزاب والاعلام والمجتمع المدني والقطاع الخاص. | تعزيز نظام النزاهة الوطني | ان الوصول الى تطبيق نظام النزاهة الوطني سيساهم في الحد من انتشار الفساد ومكافحته وسيحسن من اداء جميع الاعمدة التي تم ذكرها وهذا بدوره سينعكس على سمعة الادرن دوليا من المؤشرات الدولية. | | | | | |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية - الأردن)/ عمان | ضعف الالتزام الكامل بتنفيذ ما يرد ضمن خطاب الثقة. | الرقابة على التزامات الحكومة التي ترد ضمن خطاب الثقة. | يعالج هذا الالتزام مشكلة ضعف التزام الحكومة بما يرد ضمن خطاب الثقة من التزامات ووعود. | | | | | |